



جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، وبالتعاون مع مجلس قضاء
غرداية، ينظم ان يوم دراسي حول

«استراتيجية مكافحة المخدرات و المؤثرات العقلية وقمع الاستعمال
والإتجار غير المشروعين بها في القانون الجزائري (الوقاية والعلاج) »

مطوية اليوم الدراسي 1

المنسق العام :أد . فروحات السعيد عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية

رئيس اليوم الدراسي :د. سويلم محمد (أستاذ محاضر – جامعة غرداية)

رئيس اللجنة العلمية: د. مولاي براهيم عبد الحكيم

اللجنة التنظيمية:د. بوحادة محمد سعد

رئيس لجنة التوصيات : د. حمودين داود

في ظل تنامي ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية وتداعياتها الخطيرة على الأمن الوطني والصحة العمومية والنسيج الاجتماعي، أصبح من الضروري وضع استراتيجية وطنية شاملة تركز على مبدأ الوقاية والعلاج إلى جانب الردع القانوني. ومن هذا المنطلق، تأتي هذه التظاهرة العلمية المشتركة بين جامعة غرداية ومجلس قضاء غرداية لبحث الجوانب القانونية، والمؤسسية، والوقائية، والعلاجية لظاهرة المخدرات في ضوء أحكام القانون رقم 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاتجار غير المشروع بها المعدل و المتمم، وكذا التحديات العملية التي تواجه أجهزة العدالة والمجتمع المدني في مكافحتها.





جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، وبالتعاون مع مجلس قضاء
غرداية، ينظم ان يوم دراسي حول

«استراتيجية مكافحة المخدرات و المؤثرات العقلية وقمع الاستعمال
والإتجار غير المشروعين بها في القانون الجزائري (الوقاية والعلاج) »

مطوية اليوم الدراسي 2

أهداف اليوم الدراسي

- إبراز الإطار القانوني الوطني والدولي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.
- تحليل آليات الوقاية والعلاج في السياسة الجنائية الجزائرية.
- مناقشة دور القضاء الجزائي في قمع جرائم الاتجار والاستهلاك.
- تسليط الضوء على التنسيق المؤسسي بين مختلف الفاعلين (النيابة العامة، الضبطية القضائية، قطاع التربية و التعليم العالي، الجمعيات).
- اقتراح مقاربات عملية لتعزيز فعالية الاستراتيجية الوطنية في مجال الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج الاجتماعي للمدمنين.

المحاور العلمية

- المحور الأول: الإطار القانوني والجزائي لمكافحة المخدرات
- المحور الثاني: الوقاية والعلاج في الاستراتيجية الوطنية
- المحور الثالث: القضاء ودوره في حماية المجتمع من آفة المخدرات و المؤثرات العقلية

الفئة المستهدفة

- القضاة ووكلاء الجمهورية.
- ضباط وأعوان الشرطة والدرك الوطني.
- الأساتذة والباحثون في القانون وعلم الاجتماع.
- طلبة الماستر والدكتوراه.
- ممثلو الجمعيات الفاعلة في مكافحة الإدمان.

